وذهب ابن القاسم في المختلطة كذهب مالك وأصبغ وعيسى وابن الماجشون حيث المرعى بعليه

هبة مشاع وموت الواهب والهبة

إذا وهب الواهب نصيبه من دار وبقي فيها لغيره وقطع نصيبه واحتاز الموهوب له وحيز بيده مع ما بقي فيها فمات الواهب في محنته فهذا جائز تاما بلا اختلاف فيه بيد مالك وأصحابه وأما إن وهب جزءا من داره أو من غنمه لأجنبي أو لابنه أو لصغير في حجره وأشهد على ذلك فمات الواهب قبل أن يقسم وجاز ما وهب لابنه أو جاز للأجنبي ما وهب له في محنته والهبة جائزة في قول مالك وأكثر أصحابه كذا في المدونة والواضحة والعتبية في سماع ابن القاسم وخالف أصبغ وقال لا يجوز

وهب رجل نصف ملكه في الدور والأرضين والثمار والحيوان والحرث والعروض وفي الفخار وهي التي من ثلثه فسكنها الواهب بنفسه ومتاعه حتى توفي فيها وخرجنا منه جنازته ودفن فيه وشهد عدول أنه أنما كان يسكن بكراء فكذلك وتختلف الرواية فيه

مجاوب ابن عتاب يقضي بإعمال البينتين وإن كان تاريخ في العدالة سواء بطلت الشهادة لتاريخ ينكشف فإن وقفت بينة أن الواهب أخلى الدار من نفسه وثقله منذ سنين وحيزت الهبة وأنها عاد إلى سكناها بعد أن أخلاها منذ سنة فالهبة باطلة إلا أن تقوم بينة على مذهب مالك وابن القاسم أن لم تقم له بينة فهي باطلة وإن تعود فيها إذا وكد شيء للصغير من الزرع والدواب ونحو ما ذكرت في كتاب ابنه ولا ينفعه منه شيء وإذا لم يحزه الواهب عنه إلا شهادة وهو ميت وإنما يتكلم في سكنى الواهب إن كان الثلث أو دونه من الأصول الدور والأرضين والثمار

دون ما يضاف إليه العرض والماشية **وقال ابن ملك** أما الإشاعة فليست بعلة تمنع الهبة فيما يقسم وفيما لا يقسم وإنما الخلاف الشهادة تبقى إلى الدار فالشهادة بحيازة الجزء الأعلى وإنما لم تجز الأشياء المرهونة بإعلانه بتوقيفها الشهود عليها أو بوصف يخصها بتمييزها فيما لا يقسم وليس هذا بناقض لما قدمناه من إجازة هبة المشاع وهي نفوذ الهبة **قال الشيخ** يقول ابن عتاب إن أخلاء الدار سنة ثم عاد إليه فهو قول مالك في سماع ابن القاسم وفي سماع عيسى وفيه خلاف لمالك وابن الماجشون إن الهبة والصدقة تبطل برجوع الواهب إلى سكنى الدار وإن كان قد أخلاها إلى مال الطويل إن سكنه في رجوعه حتى يموت وبه أخذ ابن حبيب **وقال** ابن عتاب وابن الكاتب الدار إنها تنتقل إذا باعت بغير الثلث فيرون من الأصول دون ما يضاف إذا ذكرنا معها من حيوان وشبهه **وقولها** يرجع لغو ابنه إلى غير أصبغ يكون مبنيا إذا لم يدخل فيها الوصايا وهو عيسى قد دخل الوصايا في تلك التي لم تبن

شهود يعلم الحاكم وهم يقولون ولا نعرفه

إذا وصف الشهود الرجل الغائب فقال القاضي للمشهود له هذا الذي شهد لك فقال أيوب ابن سليمان ومحمد بن لبيد وسعيد بن معاذ منذ ولوه القضاء جرى عندنا جائز يقبلهم وأراد صفة الرجل الغائب **قال** ابن لبابة إذا كانت بينة مشتبهة فلا يقبلها حكم إذا فتش فإذا بها يعرف أو بعض الرجل بصفة غير نعتي وإذا كانت بينة ضعيفة لا يرجى فيها مثلها فلا يحكم الحكم بها عنده **قال الشيخ** ليس للقاضي أن يقضي عند الحكم بما عنده أو يقضي عند أحد وقد كان من نزل [illegible]

ليس للقاضي أن يقضي بشهادة الجهوني عند [illegible] يقبل لأحد

Copyright © King Saud University